اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في الهم الاقتصادي

الصناعيون مطالبون بـ١١ نوعاً من الضرائب (١-٢)

حسام السامرك

من ابسط اولويات تكفل الدول بتقديم خدماتها وتنفيذ مسؤولياتها تجاه مواطنيها، ان توفر تمويل تلك المفردات من خلال الضرائب بغض النظر عن قدرات الدولة المالية ومدى توفير (الثروة النفطية) مثلاً، الدعم المباشر لموازنتها العامة كما يفترضه الكثيرون عندنا في العراق، حيث اصبحت تلك النعمة (نقمة) عندما تركتنا عرضة لاطماع الاخرين، وفتت في عضد تطلعات اجيال عديدة الى الحد الذي بثت الكسل في قطاعات كبيرة لتحد من تطلعاتها الشخصية حين تأكدت صدقية الفرضية القائلة (الحاجة ام الاختراع).

ولدى العود الى موضوعة الضريبة، فاننا نستدل بمفارقة كبيرة يبدو انها غابت تماما عن مخيلة اجهزتنا الضريبية عقب المستجدات الاخيرة، عندما فرضت علينا مناخات اقتصاد السوق، والجري اللاهث وراء تبنى شعارات حرية التجارة، واستمتاع نفر من اجهزتنا المعنية بالتعاطي مع قواعد منظمة التجارة الحرة العالمية، بل اصراراهم على الانخراط في تشكيلاتها لتنعم علينا بصفة (عضو مراقب) في حين فرضنا على انفسنا عنوة كل التزامات العضوية العاملة عندما فتحنا حدودنا على مصاريعها لاستقبال كل منتجات اسواق جنوب شرق آسيا (البائرة) وفضلات (دكاكين) وورش الجيران، مقابل ذلك اجهزنا وبشكل فاضح على صناعتنا المحلية، التي مهما اصر فرسان الانفتاح على العالم، فانها تفوق السلع والبضائع التي غزت اسواقنا نوعية وعمرا وتلاؤماً مع بيئتنا ومتطلبات مستهلكينا.

هذا الانفتاح العشوائي رافقته سابقة لا تقل غرابة عما قبلها، عندما صدرت تعليمات من الحاكم المدني بريمر، تلغى فيها رسوم الكمارك لتتاح للمستوردات ان تدخل وتغرق السوق وتعطل حركة الانتاج في عشرات الالوف من المصانع الكبيرة والورش الصغيرة على السواء ، لكن المفارقة الاكثر غرابة ان الرسوم الكمركية الملغاة عن تهافت السلع (البائرة) ابقت على الطرف الاخر الرسوم الضريبية على الصناعات المحلية بغض النظر عن المصائب التي ابتلى فيها الصناعيون وانهكت اعصابهم ومكتنزاتهم على السواء، ومع التجارب و(تطييب الخواطر) الذي يحاول مخمنو الضرائب ابداءها اثناء مراجعة الصناعيين لمحاولة اعادة النظر بالتحاسب الضريبي، لكن التعليمات التي ظلت سيفاً مسلطاً على رقاب جموع الصناعيين بقيت كما هي الى الحد الذي يؤكد فيه صناعي مخضرم ان كل صناعي مطالب باحد عشر نوعا من الضرائب المفروضة عليهم قسراً، مما حمل الغالبية الكبرى منهم على تفكيك مصانعهم وبيعها باسلوب (حديد خردة) تخلصا من المسألة المتواصلة للاجهزة الضريبية، حين عجز المسؤولون بمختلف درجاتهم الوظيفية عن اعادة النظر فيها، ان لم نقل انشغلوا بالمطالبة بمكتسباتهم الشخصية وتركوا الصناعة الوطنية تضمحل وتتلاشى الى الحد الذي تؤكد الاحصاءات ان تسعين بالمئة من المعامل المشمولة بالتنمية الصناعية قد اغلقت ابوابها فيما اقتصر العشرة بالمئة المتبقية على التشغيل الجزئي لخطوطها الانتاجية.

اقتصادنا ينوء بالتضخم واسعار السلع والخدمات تحلق في الأعالي

صافي الياسري

لم يدم فرح الموظفين وعمال الحكومة كثيراً بتغيير جداول وارقام رواتبهم بعد انهيار النظام السابق الذي عاملهم معاملة عمال السخرة، فلم يكن راتب اكبر موظف فيهم يكفي لشراء عدة علب سكائر، فقد عاد التضخم يلف الاقتصاد العراقي وتردت القوة الشرائية للنقود مقابل ازدياد اسعار السلع والخدمات وبدلات ايجار البيوت والمحال، وهذا الغلاء والتضخم امراض خلفها النظام المباد لتفتك ببنية المجتمع العراقي وتدخل الخلل الى مجموع العلاقات الاجتماعية والقيم الاخلاقية والاعراف التجارية التي كانت سائدة قبل ان يحذفها من الوجود سلوك النظام السابق تجاه القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية والاجتماعية العراقية، من تحت بنية المجتمع والى هذا كله يقول عامر الربيعي –ماجستير اقتصاد –كان لحروب النظام السابق واهماله لانماء الانشطة الاقتصادية وارساء البنى الارتكازية القويمة في الحياة الاقتصادية وتسخيره ثروة البلاد في انشاء مصانع الاسلحة والصناعات العسكرية الدور الرئيس في استشراء الغلاء في السوق العراقية فضلا عن محاربته أنشطة وفعاليات القطاع الخاص بفرض الضرائب المرهقة على نشاطاته التصنيعية والتجارية.

– لقد عدت بجذور الازمة الى سياسات النظام السابق وهذا صحيح عملياً، فهل نستطيع ان نؤشر بداية الازمة مع توقف الدولة عن دعم مختلف الانشطة الاقتصادية في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي؟

– نعم ولكن توقف الدعم ليس وحده السبب في ارتفاع الاسعار وانما بقاء معدلات الاجور على حالها دون زيادة مع ارتفاع نسب التضخم نتيجة انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع مديونية العراق وتكاليف تمويل الحرب العراقية الايرانية الباهظة، ثم التعويضات التي تم دفعها للكويت والسعودية، ولابد من الاشارة هنا الى ان نشاط القطاعين الخاص والعام كان محدوداً جدا حد الاغفال بسبب تمسك النظام السابق بنظام سيطرة الدولة على جميع مرافق الحياة ومن بينها النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

اما الدكتور عبد الرحيم مكية استاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية فينظر الى الوضع الحالي ويتهم الحكومة بعدم انتهاج سياسة اقتصادية واضحة المعالم ومبرمجة ويقول –انخفاض مستوى النشاط والفعاليات الاقتصادية في هذه الاونة وانعدامها بعد سقوط النظام السابق بسبب انهيار بنية الدولة ، ثم اعادة تشكيلها على اسس وانظمة مغايرة اوجد إرباكا حقيقياً في مجمل النشاط الاقتصادي في البلد انعكست اثاره مباشرة على القطاع التجاري واسعار السلع والخدمات ارتفاعاً ولم ينفع الدولة ما اجرته من تغييرات في جداول وارقام الرواتب والاجور لامتصاص نقمة الغلاء المتصاعدة دون توقف، لقد اصبحت الرواتب والاجور دون سند من الفعاليات الاقتصادية والتصنيعية التي تساهم في تقليص التضخم ورفع القدرة الشرائية للنقد (العملة المحلية)، وتزيد الدخل القومي، وترفد السوق بالسلع والبضائع المحلية الرخيصة.

وكذلك تردي الوضع الامني وقطع الطرق الخارجية التي تربط العراق بمنافذه الى العالم من قبل عصابات الجريمة المنظمة والارهابيين، نحن بحاجة الى ترتيب منظومة كاملة اقتصادية وامنية ومالية وصناعية وتجارية وخدمية، واذا ما تمكنا من توفير طاقة كهربائية مناسبة فاننا سنضمن تشغيل العديد من الورش الصناعية التي تعتمد اليوم على المولدات الكهربائية مما يزيد من كلفة انتاجها وخدماتها بسبب ارتفاع الكلفة نتيجة ارتفاع اسعار الوقود وشحته.

في مواجهة الغلاء في الاسواق والحياة العامة

ها نحن نقف مباشرة في مواجهة وحش الغلاء وهو يفرد جناحيه على سعتهما ويبسطهما على كل شيء في الاسواق، ففي سوق جملة المواد الغذائية في جميلة يقول المواطن عدنان السوداني –ان اغلب المواد الغذائية قد ارتفعت اسعارها عن ايام الحصار الاقتصادي نفسه فبعد ان كان كيلو الرز لايزيد ثمنه على مائتي دينار صار اليوم سعر اردأ نوعية من الرز ١٠٠٠ دينار اي انه ارتفع خمسة اضعاف وينسحب الامر على بقية السلع كالشاي والسكر والسمن والزيت والعدس والفاصوليا.

وفي كراجات النقل شكا المواطنون من ارتفاع اجور النقل واستغلال سواق السيارات بل وحتى حافلات مصلحة نقل الركاب الحكومية، فاجرة الراكب في الكيا من الكاظمية الى الباب الشرقي بعد ان كانت ٥٠ ديناراً اصبحت ٧٥٠ ديناراً واجرة التاكسي التي كانت ١٥٠٠ دينار اصبحت ٥٠٠٠ دينار، وفي مكاتب دلاليات العقارات شكا اصحاب المكاتب والمواطنون على حد سواء من ارتفاع اسعار البيوت وبدلات الايجار وبلوغها ارقاماً فلكية يعجز عن سدادها ومجاراتها الموظفون الحكوميون واصحاب الدخل المحدود.

وهناك امر مهم يساهم في تزايد ارقام الغلاء وارتفاع الاسعار وعدم تطور الاجور، هو انه بعد عقود من سيطرة الدولة على السياسة الاقتصادية للبلد ، وسياسة الاقتصاد الموجه، مازال تجارنا وصناعيونا عاجزين عن الالمام بالف باء نظام المنافسة الحرة واستيعاب سياسة السوق المفتوح وبديهية العرض والطلب بدلا من نظام الوجه الواحد.

تهيؤ الشركة العامة لتجارة الحبوب لاستقبال محصول الشلب

عامر العكايشي - النجف

اكملت الشركة العامة لتجارة الحبوب في محافظة النجف استعداداتها لاستقبال محصول الشلب للموسم الزراعي الحالي.

وقال هاشم جابر هاشم مدير الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع النجف: وضع المركز خطة طموحة لتقديم افضل الخدمات للمزارعين والفلاحين من خلال تهيئة كافة سايلوات ومراكز استلام محصول الشلب، واضاف: يتم حاليا العمل في مركز المشخاب والقادسية والعباسية والحرية حيث انجزت عدة اعمال بهذه المراكز التي تصب في تذليل المعوقات امام المزارعين والفلاحين اضافة الى تبليط شوارع سايلو الكوفة الداخلية ومسقفاته وكذلك العمل لاول مرة في تاريخ مراكز الاستلام هذا العام بالميزان الالكتروني حيث كنا في الاعوام السابقة نعتمد على الميزان الميكانيكي البدائي القابل للزيادة والنقصان، كما تم اضافة فتحتين في سايلو ابو صخير حيث يتسلم في الساعة الواحدة من (٧٠ – ١٠٠) طن حيث كان في الاعوام الماضية توجد السايلو يقتصر على فتحة واحدة مما يضطر الفلاحين على الانتظار مدة ثلاثة ايام حتى يسلموا محصولهم وهذه معانات كبيرة يتحملها الفلاح.

اما بخصوص الاكياس قال هاشم: وعدنا خيرا من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب بتوفير الكميات الكافية للمحافظة نهاية شهر تشرين الاول القادم حيث تحتاج المحافظة الى (مليون كيس) كون هذا الموسم يبشر بانتاج كبير يصل الى (٧٢) الف طن حسب تقديرات مديرية زراعة النجف وذلك من خلال الجهود المبذولة من قبل المسؤولين في المحافظة ومديرية زراعة النجف التي قامت بتوفير الكميات اللازمة من الاسمدة والمبيدات وادخال صنف الياسمين الذي يتميز بانتاجية كبيرة اضافة الى توفير الطاقة الكهربائية وبشكل منتظم والحفاظ على توزيع الحصص المائية بشكل متساو بين الاراضي الزراعية.واضاف: كما سيتم ادخال الحاسوب في مراكز الاستلام لتسهيل عملية انجاز معاملات الفلاحين مع الدقة في العمل.

اما بخصوص المشاكل الموجودة في سايلو الكوفة قال: نسعى لتذليل هذه المشكلة من خلال رصد مبالغ مالية قدرها (٧٨) مليون دينار سيتم تشغيل (٥٠٪) من طاقة السايلو خلال الايام الاولى من عملية التسويق وسوف يضيف طاقة خزنية اضافية للمحافظة وذلك يتيح مجال الضغط لعملية تعبئة الاكياس وذلك يشجع الفلاحين والمزارعين من المحافظات المجاورة لجلب محاصيلهم الى النجف وهذا ما نسعى اليه من خلال استلام محاصيلهم بدون تعبئة وقد كان العام الماضي خير دليل على ذلك حيث توافد اعداد كبيرة من الفلاحين والمزارعين على سايلوات النجف بعد استلام سايلو ابو صخير المحصول (فل).

ارتفاع الاسعار وزيادة الطلب على اللحوم والسكر في الموصل

الموصل / باسل طاقة

شهدت اسواق مدينة الموصل ارتفاعا ملحوظا في اسعار المواد الغذائية بشكل عام واسعار اللحوم والسكر والبيض على وجه الخصوص، فقد ارتفع سعر الكيلو الواحد من لحم الغنم الى ٩٠٠٠ دينار مقارنة ب ٧٠٠٠ قبل شهر رمضان ووصل سعر كيس السكر الى ٥٠ الف مقارنة ب ٤١ الف دينار

واعتبر سالم سعدالله صاحب محل للقصابة، بأن سبب ارتفاع اسعار اللحوم المحلية يعود الى زيادة الطلب عليها من قبل المواطنين مع حلول شهر رمضان الكريم مشيرا الى ان مائدة الافطار تتطلب وجود اللحوم بانواعها خصوصا مع الاكلات الموصلية الشهيرة مثل الكبة والكباب وغيرها ولهذا فان زيادة الطلب يقابله زيادة بالاسعار ويضيف، كما لا ننسى بان هناك بعض الجشعين الذين يستغلون قدوم الشهر الفضيل برفع الاسعار مما يلقي بتاثيراته السلبية على كاهل العائلة العراقية

اما ثامر الطيار صاحب محل لبيع المواد الغذائية في البورصة فيعزو سبب ارتفاع سعر السكر الى زيادة الطلب عليه من قبل معامل صنع الحلويات خلال شهر رمضان الذي يقبل فيه المواطنون على شراء الحلويات بمختلف انواعها وهو تقليد لجميع العوائل خلال الشهر الكريم.

تهريب المواشي وأثره في تأزيم سوق اللحوم

حسين تغب

تعددت الظواهر التي تصب جميعها في اتجاه لا يخدم العائلة العراقية خصوصاً والاقتصاد العراقي عموماً. فعملية تهريب الاغنام والابقار العراقية الى دول مجاورة وغير مجاورة احدثت زيادة كبيرة في اسعارها وبالتالي انعكست هذه على اسعار اللحوم التي تمثل مصدر غذاء رئيسي للعائلة العراقية حين بدأ خطها البياني بالانخفاض في استهلاكك هذه المادة فظاهرة التهريب أخذت تتفاقم وتنتشر بشكل واسع بعد ان شهدت حدود العراق حالة من الانفلات جعلت حركة التهريب تمر بسهولة الامر الذي جعل السوق المحلية تفقد اعداداً كبير من الاغنام والابقار يومياً. فضلاً عما تعكسه من ارتفاع مفاجئ في اسعارها خلال فترات متباينة.

وحدثنا المواطن (حميد عبد) احد العاملين في بيع وشراء الاغنام والابقار قائلاً: اعمل في هذا المجال منذ فترة تزيد على العشرين عاماً. واصبح لدينا اطلاع كامل عما يدور في ساحة بيع الاغنام والابقار والماعز التي ترفد اسواق بغداد بانواع اللحوم وباسعار متباينة تبعاً لظروف السوق التي تتأثر بوجود المهربين حيث ترتفع الاسعار بشكل غير طبيعي والارباح في ذلك اليوم تكون غير طبيعية حيث تتضاعف الاسعار بسبب المبالغ الكبيرة التي يدفعونها الامر الذي يحمل القصاب على رفع اسعار اللحوم وهذا امر يجهله اغلب المستهلكين. اما الجهات التي يقصدها المهربون فهي عديدة وتفاصيلها كثيرة فكل جهة من حدود العراق يقصدها من يسكنون مناطقها ويقومون بشراء اعداد كبيرة من الاغنام ونوعية خاصة من عجول اللحم ثم تنقل مباشرة الى المناطق الحدودية التي يقطنونها وبعدها ترحل الى خارج العراق. من خلال اتفاقيات مع الطرف الاخر في الخارج الذي يشتري البضاعة باسعار مرتفعة جداً وكل ذلك يؤثر سلبا في المستوى المعيشي للعائلة العراقية ذات الدخل المحدود.

وتابع الحديث المواطن خليل ابراهيم بائع ابقار واغنام في ساحة بيع غربي بغداد: موضوع التهريب في السوق امر معروف لجميع العاملين في هذا المجال فالتهريب موجود منذ زمن بعيد وترسم لذلك خطط واليات معلنة وامام انظار الجميع في السابق واليوم فعندما يحضر (المهربون) ترتفع الاسعار اضعافاً عدة والتاجر الذي لديه بضاعة بشكل مستمر تكون ارباحه خيالية. اما التاجر الصغير فانه ينتظر الصدفة لأنه لا يملك الاماكنية المادية التي تجعله يمتلك المواشي بشكل مستمر. ويكلفه ذلك احياناً خسائر مادية كبيرة عندما ترتفع الاسعار لأنه باع بضاعته باسعار متدنية قبل وصول المهربين ويشتري باسعار مرتفعة جداً.

اما القصاب فالح حسن فقد اضاف: نحن نعمل وفق ما يمليه علينا السوق فعندما ترتفع الاسعار في اغلب الاحيان بسبب وجود (جماعة التهريب) في سوق المواشي. نرفع الاسعار لأننا نشتري العجول السمينة والاكباش التي يرغبونها باسعار مرتفعة ونعرض باسعار تناسب قيمة الشراء ويبقى المتضرر الوحيد في هذه العملية المستهلك . فالحد من تهريب المواشي يجعل الاسعار تناسب المواطنين خصوصاً ذوي الدخل المحدود. واكد قائلاً ان هناك اياماً نتجنب خلالها شراء المواشي بسبب ارتفاع اسعارها المذهل الامر الذي يجعلنا ننتظر الى اليوم الذي يليه ونتمنى حينها عدم حضور (المهربين) كي لا (يحترق) السوق باسعارهم الباهظة.

وزارة التجارة تدعو التجار الى توريد مادة الرز المستورد من مناشئ عالمية

بغداد / كريم السوداني

دعت وزارة التجارة التجار والشركات المختصة عن حاجتها لشراء مادة الرز المستورد من مناشئ (الاميركي، التايلندي، الفيتنامي، الباكستاني والهندي) وفقاً للمواصفات المعتمدة المثبتة في صيغة العقد المودع لدى القسم القانوني في الشركة العامة لتجارة الحبوب وعن طريق الشراء المباشر(النقدي) للبواخر الواصلة للموانئ العراقية.

ذكر ذلك مصدر مخول في الوزارة بعد ان حددت جملة شروط وضوابط ينبغي مراعاتها منها

أن يتم تحديد الكمية من قبل مقدم الطلب مع ذكر نوعية الرز المستورد وان يكون مقدم الطلب من الشركات أو المجهزين المسجلين أصولياً لدى الجهات الرسمية فضلا عن تقديم كفالة لضمان حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من قيمة العرض المقدم من قبله بصك مصدق أو خطاب ضمان أو بموافقة خطية لحجز مستحقاته لدى الشركة في حالة وجودها واكد المصدران التأمينات تصادر في حالة تأخره عن التجهيز أو مخالفته للشروط وفق صيغة العقد الذي سيتم توقيعه من قبل الطرفين واشار الى ان المادة المشتراة تخضع لشرط تحقق المواصفات بموجب الشهادة المختبرية من قسم السيطرة النوعية للشركة وتكون الشهادة بمثابة قرار حاسم للقبول أو الرفض للمادة.

من جانب آخر وجهت الشركة العامة لتجارة الحبوب فروعها في المحافظات كافة بتجهيز المطاحن بالحنطة الاسترالية فقط لغرض تحويلها الى طحين (نمرة صفر) وذلك بضوء توجيهات الوزارة لتوزيع(٥ كغم من الطحين (نمرة صفر)) لكل عائلة قبل حلول عيد الفطر المبارك ضمن حصة شهر رمضان المبارك.

وعلى صعيد متصل أوفدت الشركة المذكورة فريقاً من مدراء الاقسام المعنية للتباحث مع فروعها في أقليم كردستان بشأن كميات الحنطة العلفية والشعير المسوق من فلاحي المنطقة الشمالية للموسم الزراعي الحالي وكيفية بيعها وتحويل مبالغ البيع الى مقر الشركة العامة لتجارة الحبوب. وافاد مصدر في الشركة ان كمية الحنطة العلفية (درجة ثالثة) المسوقة في أقليم كردستان بلغت حوالي ٧٢٠٠ طن والشعير بكمية ١٨٦٥٠ طن.